



وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمعادن المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن المنظار التجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأهمم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن توزيع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ؛

أصدر القانون الآتي :

الباب الأول - أحكام تمهيدية

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق عبارة "المواد المعدنية" على المعادن وخاماتها والمناجم الكيماوية والأحجار الكريمة وما في حكمها والصخور والطبقات والرواسب المعدنية التي توجد على سطح الأرض أو في باطنها وكذلك المياه المعدنية الخارجة من باطن الأرض إذا كان استغلالها بقصد استخراج مواد معدنية منها ولا تدخل في ذلك الأملاح التبخرية التي تستخرج بطريق التبخر ويكون الترخيص باستغلالها بقرار من وزير التجارة والصناعة .

وتطلق كلمة "المناجم" على الأمكنة التي تحوى تلك المواد .

وتطلق عبارة "خامات المحاجر" على مواد البناء والرصف والأحجار الزخرفية وخامات المون . والملاط والأحجار الصناعية والدواوميت ورمال الزجاج وما يماثلها .

وتطلق كلمة "المحاجر" على الأمكنة التي تحتوى على مادة أو أكثر من خامات المحاجر .

مادة ٢ - يراد بالكشف عن المواد المعدنية اختبار سطح الأرض أو باطنها بجميع الوسائل وعلى الأخص الوسائل الجيولوجية والجيوفيزيكية التي تؤدي إلى التعرف على المعادن . من خواصها الطبيعية والمغناطيسية أو الكهربائية أو غيرها أو عمل حفر اختبار أو ثقب للتحقق من وجود أو احتمال وجود مواد معدنية .

قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية للعدل بالقانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٤ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ سلف الذكر بالنص الآتي :

"مادة ٤ - يعين وزير التجارة والصناعة نصف العدد المقرر من الأعضاء لكل غرفة ويختار النصف الثانى بطريق الانتخاب السرى العام " .

مادة ٢ - نلى وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرأسة فى أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

وزير التجارة والصناعة
محمد أبو نصير

رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين

قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦

خاص بالمناجم والمحاجر

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإءلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛